386 حالة استدعاء إلى التحقيق بتهمة محاباة الإرهاب (Getty)

تتلكأ الشرطة الفرنسية في البت بملفات استدعاء شخصيات عامة للتحقيق بتهمة «محاباة الإرهاب» ولا تحوّلها إلى المراجع القضائية، ما يعني أن الاستدعاءات لها أغراض سياسية، وأن إبقاء الملف معلقاً يزيد مخاوف الناشطين

أمننة الديمقراطية الفرنسية

تغول شرطي على حرية الرأي والتعبير

باريس ـ **حسن مراد**

يرصد الباحث الفرنسي، سيباستيان روشيه، أستاذ العلوم السياسية والمختص في العلاقة بين أجهزة الأمن والمجتمع، ما يسميه نفوذاً متزايداً للشرطة يتمدد منذ أعوام، وبلغ ذروته في الإجراءات الأمنية المتخذة لمواكبة أولمبياد باريس 2024، إذ يتيح القانون الصادر في 19 مايو/أيار 2023 الاعتماد بصورة كبيرة على الكاميرات والطائرات المسيّرة من أجل المراقبة الشاملة، ناهيك عن فرض رمز الاستجابة السريعة، و«هي إجراءات أمنية غير معهودة خلال الأحداث الرياضية».

إلى جانب روشيه، لم تخف منظمات حقوقية عدة هواجسها من عواقب الإجراءات الأمنية المتخذة لتأمين استضافة دورة الألعاب الأولمبية، وعلى رأسها رابطة حقوق الإنسان (فرنسية تأسست في عام 1898) ومنظمة العفو الدولية اللتان توقفتا عند لجوء السلطات إلى استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن عمليات المراقبة بالفيديو، وحذرت المنظمتان، غير الحكوميتين، من أن استخدام هذه التقنيات لتأمين الأولمبياد ليس سوى مقدمة لديمومتها، وانتشارها سيدفع إلى «تعميم حالة من الشك» داخل المجتمع، وما يعنيه ذلك من انتهاك لخصوصية الأفراد، عبر تتبّع حركتهم وانتهاك خصوصيتهم، خاصة أن استخدام الذكاء الصناعي على هذا النطاق يؤدي إلى تهميش العنصر البشري الذي سيتحول إلى «أداة تنفيذية بيد الأجهزة الإلكترونية»، دون القدرة على تقييم مستوى الخطورة بنفسه، حتى لو كانت إنذارات خاطئة، ما يعني تخزين كميات من المعلومات (بصمات الجسد، بصمة الوجه ...) دون أي مبرر أمني.

الاستثناء يتحول إلى قاعدة دائمة

يفترض أن ما جرى خلال الأولمبياد إجراءات استثنائية تنتهي مفاعيلها في 31 مارس/آذار 2025، لكن التجارب السابقة التي وثقها روشيه، دلت على أن الاستثناء يتحول مع الوقت إلى قاعدة دائمة، والمثال الأبرز هو قانون «تعزيز الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب» الذي أقرته الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، ونشر في الجريدة الرسمية في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وقبل هذا التاريخ وبسبب العمليات الإرهابية التي شهدتها فرنسا منذ عام 2015، فرضت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ ابتداء من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 ومددتها دورياً طوال عامين.

إشكالية القانون، بحسب روشيه والعديد من المنظمات الحقوقية، أنه بعد إقراره بات بوسع السلطات الأمنية ممارسة بعض مهماتها دون العودة إلى المرجعيات القضائية، كتوقيف المشتبه بهم، وحل الجمعيات، وإغلاق دور العبادة، بعبارة أخرى باتت البلاد أشبه ما تكون بحالة طوارئ دائمة، وهو ما يتوافق مع ما لاحظه خلال إعداده كتاب «الشرطة في مواجهة الشارع»، إذ تهكم عناصر الشرطة الفرنسية على أقرانهم الأوروبيين (الألمان والبلجيكيين) لافتقادهم الموارد المتاحة في فرنسا، في ظل سماح القرار السياسي بتوفير إمكانيات أمنية غير متاحة في الدول المجاورة، كقاذفات القنابل، لتفريق التظاهرات. تضاف إليها إجراءات أخرى كمنع الصحافيين من الحضور لحظة تفريق التظاهرات.

فرض النظام مهما كانت العواقب

«لا تبذل الحكومة الفرنسية جهداً لتحصين حقوق المواطنين. وما نشهده من ممارسات غير مألوفة في الديمقراطيات التقليدية يدفعني للقول إن فرنسا أقرب ما تكون إلى ديمقراطية أمنية»، يقول روشيه، ومن أبرز الأمثلة التي ذكرها لـ«العربي الجديد»، تمسّك الشرطة باستخدام الأسلحة لفرض النظام مهما كانت العواقب، على الرغم مما حدث بعد وفاة الناشط البيئي، ريمي فريس، في 26 أكتوبر 2014 خلال اعتصام معارض لإنشاء سد سيفانس المائي، إذ أصدرت «المفتشية العامة للشرطة الوطنية»، في 2 ديسمبر/كانون الأول 2014، تقريراً عن نتائج التحقيق لم تنفِ فيه تسبّبها بمقتل فريس، إلا أنها تمسّكت بضرورة توفر هذه المعدات لأداء عمل الشرطة، وهي خلاصة لا يتقبلها روشيه، معتبراً أن فرنسا باتت تعد استثناء أوروبياً لجهة «الفلسفة الاستبدادية لعمل الشرطة».

تتمسّك الشرطة باستخدام الأسلحة لفرض النظام أياً تكن العواقب

وفاة 38 مدنياً وإصابة 66 آخرين خلال أداء عناصر الشرطة مهامهم

مثال آخر يتعلق بازدياد وتيرة مراسيم حل الجمعيات، لا سيما تلك الناشطة في مجال حقوق الإنسان، أو الداعية إلى العصيان المدني، يؤكده أستاذ القانون العام في جامعة غرينوبل رومان رامبوه، بعدما عاد إلى أرشيف الجريدة الرسمية، لإجراء دراسة إحصائية، توصل من خلالها إلى أنه بنهاية عام 2023، تصدر إيمانويل ماكرون لائحة رؤساء الجمهورية الخامسة لجهة عدد الجمعيات التي حلت في عهده والتي بلغ عددها 33 جمعية.

وهي اتهامات ترفضها ليندة كباب، الأمينة العامة لنقابة «الوحدة» إحدى أبرز نقابات الشرطة الفرنسية، قائلة في اتصال مع «العربي الجديد»، إنه لو كنا نعيش في ظل دولة أمنية، لما كان سيسمح أساساً بالتظاهر، مضيفة أن فرنسا دولة يحكمها القانون الذي ترعاه عدة مؤسسات فرنسية وأوروبية.

الغليان الاجتماعي

يكشف تقرير صادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر 2023، أن عدد المصابين من القوى الأمنية في الفترة الممتدة من 16 مارس/آذار و3 مايو/أيار 2023 بلغ 1518 مصاباً، وهي الفترة التي شهدت فيها فرنسا تظاهرات حاشدة ضد تعديل قانون التقاعد، كما بلغ عدد المصابين من المدنيين نحو 746 شخصاً. على الجانب الآخر، في سبتمبر/أيلول 2023 أصدرت «المفتشية العامة للشرطة الوطنية» تقريرها السنوي، وكشفت عن وفاة 38 مدنياً، وإصابة 66 آخرين، خلال أداء عناصر الشرطة مهامهم في عام 2022.

وكل ما ورد لجهة زيادة إمكانيات العناصر الأمنية ومحاولة تحصينها قانونياً وقضائياً، نقاط وضعها الباحث في علم الاجتماع بيار دوبار لوفيفر، في سياق «الغليان الاجتماعي»، الذي رصده في كتب عدة تتناول طبيعة عمل الشرطة والأجهزة الأمنية، أبرزها كتابه الصادر عام 2021 بعنوان «نحن في حالة حرب: إرهاب الدولة وعسكرة الشرطة». وفي إصداراته كما خلال الندوات، يشدد لوفيفر أن فرنسا في حالة «حرب اجتماعية»، والدولة همشت كل قنوات التواصل بينها وبين الشارع والنقابات، والبرلمان، باستثناء جهاز الشرطة.

والخيار هذا له جذور بنيوية، فالجمهورية الخامسة قامت على أنقاض الرابعة التي فشلت في إدارة الأزمة الجزائرية إبان حرب التحرير. ونظامها شبه رئاسي، تتركز السلطات لدى رئيس الجمهورية، كما أن فلسفة هذا النظام قامت على مبدأ الحزم والانضباط العام. «بالتالي ليس مستغرباً أن يجري التعامل مع الأزمة الاجتماعية بصورة أمنية».

ويتفق المحامي فانسان برينغارت مع كلام لوفيفر عن وجود أسباب بنيوية. ويعتبر المتخصص في القانون الجنائي والحريات العامة وأحد الشركاء في مكتب بوردون للمحاماة، أن طبيعة النظام الرئاسي تساهم فيما يصفه بـ «التوتر الاستبدادي»، لكنها ليست العامل الوحيد الذي أدى إلى «شرخ بين المواطن والشرطة».

وبسبب ما لمسه من اقتران الإرادة السياسية بآليات قضائية تحمي عناصر الشرطة من المحاسبة، أصدر كتاباً في عام 2024 حمل عنوان «غياب التكافؤ: هل يتساوى الشرطي مع باقي المواطنين أمام القاضي؟» بعدما لاحظ أنه يبذل جهداً مضاعفاً حين تتعلق القضية بالدفاع عن أحد موكليه الذين وقعوا ضحية جهاز الشرطة. يكمل برنغارت حديثه متسائلاً: «كيف يعقل أن يوكل التحقيق إلى الشرطة، أي إلى طرف غير محايد، هذه عقبة إضافية لانتزاع العدالة».

تحويل الشرطة إلى أداة لقمع الحريات

بالإضافة إلى ما ذكر آنفاً، يرى البعض أن معالم الدولة الأمنية في فرنسا تتجلى كذلك في تحويل الشرطة إلى أداة لقمع حرية التعبير وللترهيب، كما يقول فانسان برينغارت، إن استدعاء شخصيات عامة إلى التحقيق، منذ 7 أكتوبر، بتهمة «محاباة الإرهاب» يندرج في هذا السياق، أي القمع والترهيب. وهو أمر لمسه بنفسه بعدما تولى الدفاع عن النائبة الأوروبية، الفلسطينية الأصل، ريما حسن، وهي واحدة من بين 386 حالة استدعاء إلى التحقيق في مراكز الشرطة بين أكتوبر وديسمبر 2023 بالتهمة ذاتها، وفق بيانات المدعي العام في باريس.

ولدعم حجته، يشير برينغارت إلى التلكؤ في البت بهذه الملفات، وتحويلها إلى المراجع القضائية، ما يفسره بأمرين اثنين: أولاً غياب أدلة ذات مصداقية تسمح بتوجيه التهمة، ما يعني أن الاستدعاءات إلى التحقيق بتهمة محاباة الإرهاب تخفي في طياتها تطويعاً للقانون لأغراض سياسية. من جهة أخرى، إبقاء الملف معلقاً يمعن في زيادة التخويف.

كلام برينغارت يتقاطع في جزء منه مع ما أدلى به لـ«العربي الجديد» الباحث المتخصص في العالم العربي، فرنسوا بورغا، الذي استدعي إلى التحقيق في 9 يوليو/ تموز الماضي، بعدما شارك على صفحته الخاصة في وسائل التواصل بياناً لحركة حماس، خصصته للرد على صحيفة نيويورك تايمز.

يقول بورغا إن ملف الاتهام كان فارغ المضمون، وعلى نحو مثير للسخرية، أما الاستجواب فكان بغرض «استيضاح ما يدلي به من مواقف ووضعها في سياقها، إلى جانب سؤاله عن إذا كان يعتبر حماس حركة إرهابية أم لا؟ وهل لديه تواصل مع هذه الحركة؟». يضيف بورغا لـ«العربي الجديد»، أنه لم يتردد في الإدلاء بقناعاته: «إدانتي لكل العمليات التي يذهب ضحيتها مدنيون وأطفال لا تعني موافقتي على تصنيف نشاط حركة التحرر هذه في إطار إرهابي». وفقاً لبورغا أساس المشكلة هو «الاحتلال الذي يلجأ إلى القمع، وبسبب هذا القمع تولد المقاومة التي يصنفها المحتل إرهاباً». وفي انتظار قرار المدعي العام، لا يشك بورغا للحظة أن فرنسا تتجه وبخُطا متسارعة نحو الدولة الأمنية مبتعدة عن دولة القانون.